

## The Phonetic Supposition in the Diacritics and Structure

Zayd Khaleel Falah Al-Qaralleh<sup>(1)\*</sup>

(1) Prof., Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Al al-Bayt University, Mafrq-Jordan.

Received: 01/02/2024

Accepted: 28/02/2024

Published: 30/12/2024

\* *Corresponding Author:*

[Zayd.2002@yahoo.com](mailto:Zayd.2002@yahoo.com)

DOI:<https://doi.org/10.59759/art.v3i5.862>

### Abstract

The phonetic supposition refers to assuming the existence of sound, incorporating it as a linguistic function even though it is imaginary and has no actual existence, or assigning sound a function that contradicts its phonetic reality, or the contradiction between the phonetic assumption and the grammatical and morphological functions. In this study, the researcher examines the phonetic supposition in diacritics and structure, observing the phonetic assumption in estimated movements and in the problem of grammatical analysis by letters, especially the analysis by vowel sounds. How can these sounds be both grammatical letters and diacritical marks at the same time? And how can movement be estimated on a deleted letter "alif"? Thus, we assume the existence of a grammatical letter as well as a diacritical mark that do not actually exist. The conclusion of this study is that it examines the extent of integration and

disintegration between the phonetic and grammatical levels, and demonstrates the arbitrary phonetic assumption in the estimated grammatical analysis in diacritics and structure. It advocates theoretical application.

**Keywords:** Estimated, Vowel Sounds, Diacritical Marks, Assumed, Marks.

## المفترض الصوتي في علامات الإعراب والبناء

زيد خليل القرالة<sup>(١)</sup>

(١) أستاذ، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.

### ملخص

المقصود بالمفترض الصوتي هو افتراض وجود الصوت، وتضمينه وظيفة لغوية مع أنه وهمي، ولا وجود له، أو إعطاء الصوت وظيفة تتناقض مع حقيقته الصوتية، أو التناقض بين المفترض الصوتي والوظائف النحوية والصرفية.

وفي هذه الدراسة يقف الباحث على المفترض الصوتي في علامات الإعراب والبناء، فيرصد المفترض الصوتي في الحركات التقديرية، وفي إشكالية الإعراب بالحروف وبخاصة الإعراب بأصوات المد؛ إذ كيف تكون هذه الأصوات حروف إعراب وعلامات إعراب في آن واحد، وكيف تقدر الحركة على ألف محذوفة، فنفترض وجود حرف إعراب وعلامة إعراب لا وجود لهما.

وخلاصة هذه الدراسة أنها تعين مدى التكامل وعدمه بين المستويين الصوتي والنحوي، وإظهار المفترض الصوتي الاعتباري في الإعراب التقديري في علامات الإعراب والبناء، وهي تشفع التنظير بالتطبيق.

الكلمات المفتاحية: التقديري، أصوات المد، حروف الإعراب، المفترض، علامات.

### مقدمة.

يمثل المفترض الصوتي ظاهرة لافتة، وحضوراً واضحاً في القضايا الصرفية، والنحوية، وذلك بافتراض وجود صوت صامت أو صائت يوظف في معالجة القضايا الصرفية والنحوية. وتقوم هذه الدراسة على معالجة المفترض الصوتي في علامات الإعراب والبناء، وذلك للوقوف على حقيقة وجود هذا الصوت المفترض، وبخاصة الحركات، ومدى الانسجام بين المستويين الصوتي والنحوي.

ورصدت الدراسة المفترض الصوتي في الفعل الماضي المبني على التقدير، والمبني على الضمة الظاهرة عند اتصاله بواو الجماعة، وحقيقة وجود هذه الحركات المفترضة أو تناقض افتراضها مع المعطيات الصوتية، والبناء الذي تألفه العربية، وبخاصة البناء المقطعي ومدى أطراده أو اضطرابه.

ورصد الباحث في هذه الدراسة المفترض الصوتي في بناء فعل الأمر وفق قاعدة ازدواجية تفترض أن الحذف في فعل الأمر علامة بناء، وهو في المضارع من تلك الأفعال علامة جزم.

وترصد هذه الدراسة بعض الملاحظ التي عرضت لدلالة الحركات الإعرابية (الفتحة، والضمّة، والكسرة)، وهي دلالة تقوم على ربط الحركات بدلالات على أساس المناسبة الصوتية بين الصوت ودلالته، وهو مفترض اعتباطي يذهب إليه بعض المحدثين بخطاب إنشائي، ويوضع مفردات توهم أنها مصطلحات، ومنها: الركنية، والإفصاحية، والتقريب، والقطع، والنسبة، وهي مفاهيم طارئة، ولا وجود لها في المصطلحات اللغوية التي تعارف عليها العلماء، وكان لا بدّ من الوقوف في المبحث الأول على الوصف والتفسير، وما للتفسير من أهمية في الكشف عن حقيقة المفترض الصوتي.

إنّ القول بالمناسبة بين الصوت والمعنى للخروج بمفترض دلالي قول طرحه بعض القدماء، ولكنهم إن وصلوا إلى بعض ما هو مقبول في الصوامت، فهو زعم لا يرقى إلى حدّ الاطراد في الظاهرة، وإن وُقّق القائل بذلك في بعض المفردات الانتقائية بما فيها من صوامت فإن ذلك لا ينطبق على الحركات، ولم توضع الحركات باتفاق العلماء لغرض دلالي، بل هي جزء من المنطوق الكلامي الذي لا يبيسر الأداء النطقي إلا بوجود الحركات ودرجتها عقب الصوامت؛ ولذلك فإن القول بدلالة الحركات على معان محددة في ذات الحركات الصوتية إنما هو قول يجافي الحقيقة والصواب.

وما وقفت عليه في المفترض الصوتي في هذه الدراسة هو نماذج من علامات الإعراب والبناء، وليست دراسة شمولية، والباحث يأمل أن يطور هذه الدراسة إلى دراسة متكاملة في كتاب يضم المفترض الصوتي في العربية.

### المبحث الأول

#### الوصف والتفسير وأثره في المفترض الصوتي

تسير الظواهر اللغوية في العربية ملازمة للوصف، ويفتقر كثير منها للتفسير والتعليل، وقد يكفي اللغويون أو بعضهم بملح الوصف على اعتبار أنّ الظواهر واضحة في أذهانهم، وأنها ليست بحاجة إلى التفسير.

وقد أدى غياب التفسير والتعليل إلى إشكالية في بعض الظواهر مما جعلها تسير في أذهان العلماء على أنها من الواضوح بمكان، وأنها من البديهيات التي لا تحتاج ذلك التفسير، وقد أدى هذا الاكتفاء بالوصف والإحجام عن التفسير والتعليل إلى ظهور أحكام لغوية مغلوبة، يظهر اضطرابها إذا وضعناها أمام مطلب التعليل والتفسير، وتجاوزنا بها إلى أسئلة: لماذا، وكيف.

وقد غُيبت ظاهرة التفسير، عن اهتمام العلماء، وقلة منهم الذين التفتوا إلى هذه الظاهرة، ومنهم (داود عبده) الذي وقف على هذه الظاهرة في كتابه (دراسات في علم أصوات العربية) وقد خص الدراسات الصوتية بهذا الفصل، ومما قاله في قلة الدراسات التفسيرية، وإحجام العلماء عن الحديث في تفسير الظواهر اللغوية: "رغم أنّ الدراسات اللغوية انتقلت منذ أمد طويل من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير (بتأثير المدرسة التوليدية التحويلية) إلا أنّ معظم ما نُشر باللغة العربية في حقل الدراسات الصوتية كان مجرد وصف للظواهر الصوتية دون محاولة لتفسيرها، ولهذا فإن كثيراً من الظواهر الصوتية التي تعرضت لها الدراسات الحديثة التي كُتبت بالعربية تبدو كأنها شاذة عن القواعد العامة مع أنها في الحقيقة ليست كذلك"<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الدافع إلى الاكتفاء بالوصف، وعدم الذهاب إلى التفسير هو وضوح الظواهر حسب رؤيتهم، وهذا الوضوح نسبي وليس شمولياً؛ ولذلك فإنّ ما يراه الباحث واضحاً جلياً قد يكون مبهماً عند غيره، قال تمام حسان: "وواضح أن التفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلاّ عند المبهم"<sup>(٢)</sup>، والحقيقة أن الوضوح والإبهام نسبي من قضية لغوية إلى أخرى، ومن باحث إلى آخر؛ فالباحث المبتدئ يحتاج التفسير والتعليل لتتضح أمامه العلة والسبب، وكذلك الباحث غير المتمعن، وغير الشمولي؛ فالباحث الذي لا يمتلك الأدوات الصوتية لا يمكن أن يقدم تفسيراً علمياً دقيقاً للظواهر الصرفية، وبعض الظواهر النحوية.

وكذلك القضايا اللغوية فهي في الوضوح والإبهام نسبية، فما زلنا نتحدث في الممنوعات من الصرف، وعندما ندرّسها ونذكر علل المنع فإننا نخدع أنفسنا، ونخادع طلابنا؛ لأننا لا نقدم تعليلاً أو تفسيراً للممنوعات من الصرف بل نقوم بذكرها؛ فنقول: ممنوع لأنه علم مؤنث، أو لأنه على صيغة منتهى الجموع، أو على وزن الفعل وغير ذلك من المسميات، والحقيقة إننا بهذا نعدد الممنوعات من الصرف ونصفها، ولكننا لم نذهب إلى التفسير والتعليل، ولو وقف طالب أمام مدرّسه وقال له سأريحك من تعداد الممنوعات من الصرف وأعددها، ولكنني أريد منك تفسير سبب المنع لكل منها، وعلة ذلك لوقفنا عاجزين عن تقديم التفسير والتعليل؛ لأننا نعدد الممنوعات ونوهم أننا نذكر العلة.

وقد طرح (داود عبده) بعض الأسئلة التي تمثل الإجابة عليها نوعاً من التفسير للظواهر اللغوية، ومنها: "هل صوت الواو في (مكتوب، وحضور، وصوت الياء في: كريم، وتبيح) هل هي حركات طويلة أم أشباه حركات..."<sup>(٣)</sup>، وهي أسئلة مشروعة، وأضيف على ما طرحه (داود عبده) بعض الأسئلة التي تمثل إشكالية لم تجد التفسير لتتجلى الخلط في بعض الأحكام اللغوية، فأقول:

- ١- إذا كانت العلامات الإعرابية ذات دلالة كما تحدث بعض العلماء فكيف نقدر الدلالة للعلامات التقديرية؟
  - ٢- كيف نزيل التناقضات التي ظهرت في أقوال العلماء، بل وقد ظهرت في أقوال العالم الواحد، ومنها: قولهم المدود حركات طويلة، ثم يقولون: الواو مسبوقة بضمة، والألف مسبوقة بفتحة، والياء مسبوقة بكسرة، مع أنّ الحركات لا تتوالى، والمدود حركات.
  - ٣- هل أدى الخلط بين المدّ واللين في (الواو والياء) إلى خلط في الأحكام اللغوية؟
  - ٤- ما منطقية أن نضع مفترضاً صوتياً وهمياً على مفترض صوتي محذوف في قولنا: (مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة في مثل: (هذا فتى)، وكذلك في (حضر قاضٍ) قاضٍ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة؟، وكذلك القول: مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة؟
  - ٥- هل أدت إشكالية المنطوق والمكتوب إلى خلط وتأثرت الأحكام اللغوية بالرسم والكتابة؟
  - ٦- جعل بعض العلماء أصوات المد في بعض السياقات حروف إعراب، وجعلها غيرهم علامات إعراب، فما السبب في هذا الخلط؟
  - ٧- لماذا تعدّ أصوات المد في الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم علامات إعراب ودالة على الضمائر، ولكنها في الأفعال الخمسة لا تعدّ علامات إعراب؟
  - ٨- في الإعراب التقديري لعلّة النقل هل نقرر أنّ حرف الإعراب صوت مد أم صوت لين شبه حركة؟ مثل هذه الأسئلة يشكل كلّ واحد منها قضية لغوية تتطلب التفسير والتعليل، وربما تدفع الباحث إلى إعادة النظر في بعض المصطلحات اللغوية لتغييرها أو تعديل بعضها بالزيادة أو التحويل إلى تركيب؛ وذلك لما يكشف عنه التفسير من معطيات لغوية جديدة.
- ولو نظرنا إلى الحركات الإعرابية نظرة شمولية ترصد مقولات العلماء؛ فمنهم من قال إنها ذات دلالة ومعنى؛ ومنهم من قال إنها للوصل بين الصوامت فإننا قد نجد بعض التناقض أو عدم الاطراد في تلك المقولات؛ فإذا كانت الحركات ذات دلالة فهل يشمل هذا الحركات الوهمية المفترضة التي تظهر في التقدير على أصوات المد أو قبلها؟ وإذا كانت الحركات للوصل عند الفريق الآخر فهل يشمل هذا الحركات الوهمية المفترضة التي لا تظهر في التقدير، وهل تعمل على الوصل؟

إنّ التفسير مطلب علمي منطقي يجعلنا نتجاوز الوقوف عند المنقول، ونذهب إلى المعقول، ولا نبقى في قيد الوصف.

وإذا كان الوصف يجعلنا تابعين لمقولات سابقة، نردها دون وعي مضمونها، أو علة ما تنطوي عليه، فإن التفسير ينقلنا إلى مرحلة تتجاوز هذا المنقول إلى الإجابة على أسئلة: لماذا، وكيف، والإجابة عليها تضعنا في إطار التفسير، وتضعنا أمام المعقول.

وإذا كان الوصف يبقينا في دائرة التكرار لمقولات سابقة دون تحليلها، ويجعلنا نتعامل مع الظواهر اللغوية بالوراثة، فإن التفسير، والتعليل ينقلنا إلى أن نكون امتداداً متجدداً بما نضيف من معلومات، ويجعلنا نتصالح مع زماننا وما فيه من تطور متسارع، وهذا يعكس بدوره على التعليم والتعلم لنخرج من دائرة حفظ الظواهر اللغوية إلى تفسيرها، وطرح ما علق فيها من مقولات وهمية لا صحة لها، ولكننا نتداولها من منطلق الموروث اللغوي، والتعلم بالوراثة الذي يصبح من الثابت التي لا يجوز تجاوزها، أو معارضتها، وإن كانت تلك المعارضة قادرة على نقض تلك المقولات.

ولو نظرنا في بعض القضايا التي أخذناها بالوراثة لوجدنا أنها غير مقنعة، ولا يقبلها المنطق، ومنها: قضية الشبه بين الحروف والأفعال، وقد فصل القول فيها (حسن الملح) مبيناً تكرار هذه العادة اللغوية على الألسنة<sup>(٤)</sup>، مع عدم صحتها، وعدم وعي المتعلمين لمضمونها، وكذلك الشبه بين الفعل المضارع والاسم، فهي مقولة تقوم على حجة واهية<sup>(٥)</sup> سرعان ما تنهاوى أمام التثبت اللغوي، ومحاورتها وفق المنطق اللغوي.

## المبحث الثاني

### المفترض الصوتي في علامات الإعراب

المقصود بالمفترض الصوتي هو الحكم بوجود صوت صائت أو صامت تبنى عليه أحكام لغوية مع أنّ هذا الصوت لا وجود له، أو أنّ وجوده وهمي لا حقيقة، أو أنّ هذا الصوت موجود ولكن أُعطي دلالة ووظيفة تغاير حقيقته الصوتية؛ وقد بُنيت على ذلك أحكام لغوية مغلوطة، والأصل في هذه الإشكالية ناتج عن افتراض وجود لصوت غير موجود، أو لصوت ألبس ووظيفة ليست له.

وقد أدى وجود المفترض الصوتية إلى إشكاليات في قضايا نحوية وصرفية؛ فظهرت إشكاليات نحوية في تحديد علامة الإعراب أو البناء، وظهرت الإشكالية أيضاً في الجدلية في تحديد موقعية الصوت، ووظيفته أهو حرف إعراب أم علامة إعراب.

وبالنظر في أصوات العربية ووظائفها، ورصد موطن الجدلية نجد أن (أصوات المدّ واللين) هي التي تشكل العنصر الرئيس في تلك الجدلية، وكذلك جدلية المنطوق والمكتوب التي ظهرت منذ البدايات في عدد الحروف العربية، فبعضهم جعلها ثمانية وعشرين حرفاً، وجعلها سبويه تسعة وعشرين حرفاً بعد أن وضع الخليل رسم الهمزة، ومما قاله: فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً<sup>(٦)</sup>، ونلاحظ قوله (حرفاً)، فمعنى ذلك أنّ المعدود عندهم هو المكتوب وليس المنطوق؛ ولذلك فقد أدى هذا إلى وقوع اللبس منذ البداية عندما جعلوا رسم الواو واحداً، ورسم الياء واحداً، مع أن الواو تشكل صوتين، وكذلك الياء سواء في اختلاف الصوتين فوناتيكيّاً أو فنولوجياً، وقد أشار إبراهيم أنيس إلى هذا اللبس الذي وقع فيه القدماء في عدم التفريق بين المدّ واللين في الواو والياء، وبخاصة في الوظائف اللغوية، ومما قاله: "ولكنّ القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلاً: إنّ هناك فتحة على التاء في (كتاب)، وكسرة تحت الراء في (كريم)، وضمة فوق القاف في (يقول)، والحقيقة أنّ هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) محرّكة بألف المد وحدها، والراء في (كريم) محرّكة بياء المد وحدها، والقاف في (يقول) محرّكة بواو المد وحدها. ويظهر أنّ الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في (كتاب)، وكسرة تحت الراء في (كريم)، وضمة فوق القاف في (يقول) قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع"<sup>(٧)</sup>. ومن هنا تبدأ إشكالية الوهم الصوتي، أو المفترض الصوتي، وأول سبب فيها هو جعلهم الواو صوتاً واحداً رسماً ووظيفة، وكذلك الياء، وهذا ما جعلهم يتوهمون وجود حركات قبل أصوات المد، وجعلهم يختلفون في كونها علامات إعراب، أو حروف إعراب، وأنها مسبوقه بحركات من جنسها، وأنها ساكنة.

وقد التفت إلى هذا الملحظ بعض المحدثين من عرب ومستشرقين، ومما قاله هنري فليش: "أما الصوامت الضعيفة (W و Y) فهي مجهورة"<sup>(٨)</sup>، فهو هنا ينتبه إلى أنّ الواو والياء تأتي من الصوامت، وتتبعه إلى ضعفها بدليل تحولها، وحذفها أو انقلابها، ومما قاله في هذا: "إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين: إذ إنّهما ينحوان نحو الاختفاء..."<sup>(٩)</sup>.

ويشير (كمال بشر) إلى خطأ العلماء بين وظيفتي المدّ واللين في الواو والياء، وقد يكون السبب في ذلك أن العوامل التي أوقعتهم في هذا الخلط - وفق رؤيته - التقارب في النطق، وعدم تمثيل

الرمز الكتابي للصوت المنطوق تمثيلاً صادقاً<sup>(١٠)</sup>، وبهذا فإن الرموز الكتابية للواو والياء كانت قاصرة؛ فهي رمز واحد للواو، وهو يشكل صوتين، وكذلك الياء ياء مد وياء لين.

وفي لفظة علمية لطيفة يشير (كمال بشر) إلى الخلط في فهم أصوات المد واللين، ويظهر هذا في وصف الخليل وترتيبه لصوتي الواو والياء إذ وضعهما مع الألف، ووصفهما بأنهما من الأصوات الهوائية التي لا مدارج لها، وهذا يوحي أنه يضعهما في دائرة أصوات المد، أما سيبويه فقد رتبهما بما يقارب مخرج الجيم والشين، وهذا يشير إلى أنه يرى أن مدلولهما هو اللين (أنصاف الحركات)<sup>(١١)</sup>، وهذا الاختلاف بين (الخليل وسيبويه) في ترتيب أصوات المد واللين، وفي وصفهما وما أطلقوا عليها من مسميات يدل على إشكالية صوتي الواو والياء في حالتَيْهما: المد واللين، ويشير هذا الإحساس إلى التفات (سيبويه) إلى أن الواو والياء يأتيان من الصوامت.

وفي العصر الحديث التفت أحد العلماء مبكراً إلى إشكالية المكتوب والمنطوق، وأن عدد حروف العربية إنما يخص المكتوب دون الوفاء برموز الواو والياء في الرسم بما يقابل المنطوق؛ فهذا (حفني ناصف) يتحدث في بداية القرن العشرين عن هذا الملمح بقوله: "فأسماء الحروف الأصلية ٢٨ (ثمانية وعشرون) ومسمياتها ٣١ (واحد وثلاثون) لأن ثلاثة من الأسماء تدل على ستة من المسميات وهذه الثلاثة هي كما سبق الألف والواو والياء إذ كل واحد منها يكون مدّاً وغير مد. وتسمى أحرف المد أحرفاً مصوتة، وباقي الحروف صامتة سواء كانت متحركة أو ساكنة"<sup>(١٢)</sup>.

والحقيقة أنها لفظة علمية لطيفة مع أنها جاءت معتمدة على التأمل والنظر في وظائف هذه الأصوات ولم تكن نتيجة بحث مخبري.

ولكن ملاحظة (حفني ناصف) لا تخلو من الخطأ في بعضها؛ فالعلماء جعلوا حروف العربية ثمانية وعشرين حرفاً قبل أن يضع (الخليل الفراهيدي) الهمزة ورسمها، وبعد وجود الهمزة جعل العلماء عدد الحروف تسعة وعشرين، وجعل (حفني ناصف) المدود ثلاثة، وغير المدود ثلاثة (أي أنصاف الحركات)، وهذا غير دقيق؛ لأن الألف صوت مد سواء كانت ممدودة أو مقصورة، ولام ألف لا علاقة لها بصوتي اللين، وبذلك فإن عدد الحروف تسعة وعشرون، أما عدد الأصوات أسماؤها فهي واحد وثلاثون، وإذا عاملنا الواو على أنها صوتان، وكذلك الياء، فهما لو مد، وواو لين، وياء مد وياء لين.

ولو وضع الرسم مقابلاً للمنطوق لوجدنا عدد الحروف مكتوبة يقابلها منطوقة دون فارق في العدد، ولو تساءل أي باحث ما علاقة إشكالية المدّ واللين بهذه القضايا المطروحة؟ وهل يؤثر الخلط بين المد واللين في القضايا الصرفية، وفي الأحكام النحوية؟ نعم يؤثر ذلك في الجوانب النحوية



والصرفية؛ وقد أشار عبد الصبور شاهين إلى هذا التأثير في الصرف والنحو، فحين نعتبر (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة) ضمائر حركية، لا يصح أن يقال: إنها مبنية على السكون، فالحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها منها<sup>(١٣)</sup>.

والحديث في أثر إشكالية المدّ واللين في النحو يدخلنا في مباحث الصرف بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وذلك لما بين المجالين من تداخل؛ فتراكيب النحو قائمة على علاقات الأبنية ببعضها، وهذه الأبنية تتأثر بعوامل أصلية في طبيعة المباني، أو بعوامل طارئة على الأبنية.

### المفترض الصوتي في علامات الإعراب:

#### ١ - الأسماء المقصورة والمنقوصة:

الاسم المقصور من الأسماء التي تعرب بالتقدير وكذلك المنقوص؛ وذلك لعلة حرف الإعراب وطبيعته، قال المبرد في تحديد المقصور: "أما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة وذلك؛ نحو: مغزى؛ لأنه (مفعل) فلما كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفاً"<sup>(١٤)</sup>.

وأول اضطراب يواجهنا في تحديد مفهوم المقصور قولهم: أخره ألف قبلها فتحة، أو أخره حرف مفتوح، وهذه إشكالية في افتراض تتابع الحركات؛ فالفتحة حركة قصيرة، والألف فتحة طويلة، ولو افترضنا أن الألف تسبق بفتحة فمعنى ذلك أن الألف ستقع في مقطع مستقل، فلو قلنا (مُصْطَفَى مسافر) فإن مقاطع كلمة مصطفى الصوتية بافتراض وجود الفتحة قبل الألف هي: (مُ / ص / طَ / فَ / ي) (ص ح / ص / ح / ص / ح / ح) وبهذا يتكون المقطع الأخير من حركة طويلة، وهي صوت المد الألف، وهذا غير ممكن في منطق اللغة على المستوى الصوتي.

والمقصود يعرب بحركات مقدره للتعذر، والمقصود بالتعذر الاستحالة، لأن أخره (حرف الإعراب) هو الألف، وهو صوت مد حركة طويلة، فكيف توضع الحركة على الحركة، فلو قلنا: إن مصطفى في المستشفى فإن (مصطفى) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدره، والمستشفى اسم مجرور وعلامة جرّ الكسرة المقدره على الألف لعلة التعذر أيضاً، وإذا كان القدماء يقرّون أن أصوات المدّ حركات مشبعة فكيف ناقضوا أنفسهم بقولهم بتقدير الحركات على أصوات المد؟!.

وتزداد إشكالية المفترض الصوتي في تقدير الحركة الوهمية غير الموجودة على صوت مد محذوف أيضاً، وهذا يتضح في تقدير الحركة الوهمية المفترضة على صوت المد المحذوف؛ ففي قولنا:

(حضر فتى جاد، وقابلت فتى جاداً، والتقيت بفتى جادٍ) فإنّ فتى في الأولى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة، وفتى الثانية مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة، وكذلك فتى الثالثة اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة. نلاحظ أنّ الحركة وهمية مفترضة مقدرة على صوت مد، وهذه إشكالية في تقدير حركة على حركة، وإشكالية الأخرى في المفترض الثاني، وهو صوت المد المحذوف الذي تقدر الحركة عليه. وقد يسأل سائل: ما البديل؟ أقول إنّ البديل لا يطرح جزافاً، بل إنّ هذا يحتاج إعادة النظر في كثير من مباحث النحو، وإعادة النظر في التقييد، وفي هذا لا بدّ من توظيف المعطيات الصوتية في تعليل الظواهر النحوية، والابتعاد عن الانتقائية، أو الأخذ بالحلول الآتية التي نوظفها حسب المواقف التي تواجهنا، ولا بدّ أن نكون متصالحين مع منطق اللغة، ومخاطبة العقل بالمعقول دون التوقّع عند المنقول بحجة احترام التراث.

وإذا أردنا تأطير البناء المقطعي في تلك الأبنية السابقة التي أثبتت فيها الألف في المقصور أو التي حذفت منها فإنّ ذلك يشكل بناءً مقطعيّاً لا وجود له في العربية؛ فالمقاطع الصوتية المتحصلة من المقصور في مثل (الفتى) هي: (ص ح ص / ص ح / ص ح ح) وهذا دون افتراض، ولو افترضنا أن الألف مسبوقة بفتحة تبعاً لما يراه القدماء فإن البناء المقطعي سينتكون من بناء مضطرب وهو: (ص ح / ص ح / ص ح ح) وهذا غير ممكن صوتياً؛ لأن المقطع الأخير يتشكل من صوت مد. أما بتقدير حركة الإعراب فهي تقدر في الذهن فلا تظهر نطقياً ولا خطياً، ولو قدرنا الحركة على الألف فإن المقطع الأخير سينتكون من المد وحركة الإعراب (ح ح ح) وهذا غير ممكن.

وتظهر إشكالية المفترض الصوتي في المقصور في حالة النكرة: (حضر فتى جاد، وقابلت فتى جاداً، والتقيت بفتى جاد)، فإنّ كلمة فتى هنا مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة وعلامتها حركة مقدرة على صوت مد محذوف، وبنائها المقطعي هو: (ص ح / ص ح ص) والمقطع الثاني يتكون من التاء والفتحة التي تسبق التنوين، ولو افترضنا أن الألف حذفت فالأصل ألا تحذف الحركة، ويكون البناء المقطعي المفترض حينها: (فتى) ص ح / ص ح + التنوين للوقف (ص ح / ص ح ص).

ولو تخيلنا البناء المقطعي للبنية المفترضة في حال مجيء المقصور نكرة فإن البناء لكلمة فتى يكون على النحو الآتي: (فتى) (فَدَ / تَدَ / تَدَ) (ص ح / ص ح ح / ح ح ح) ويتكون هذا من الفاء والفتحة، والتاء والفتحة قبل الألف، ثم يأتي صوت المد الألف وبعده الحركة ضمة في الرفع، وفتحة في النصب، وكسرة في الجر، وهذا مفترض صوتي مركب بافتراضه وجود الفتحة قبل الألف، ووجود حركة

الإعراب المقدرة على الألف المحذوفة، وهذا مفترض خارج عن منطق اللغة وعن قوانينها، ولا ينسجم مع المنطوق أو المكتوب، وبذلك يقع التناقض بين المستويين: الصوتي الصرفي والنحوي.

ولو نظرنا إلى إعراب المنقوص في حالتي الرفع والجر: (حضر الداعي، والتقيت بالداعي) فإن العلامة مقدرة على صوت المد المثبت، أما في حالة التثنية: (حضر قاضٍ، وهذا ساعٍ، والتقيت بقاضٍ، ويساع) فإن الحركة الإعرابية مقدرة على الياء المحذوفة وهذا مفترض يتعارض فيه المستويان: الصوتي والنحوي.

ويُعرَب إعراب الاسم المقصور (كلا وكتنا) إذا أُضيفتا إلى غير الضمير، فلو قلنا (حضر كلا المعلمين، وقابلت كلا المعلمين، والتقيت بكلا المعلمين) فإن كلا الأولى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا الثانية مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وكلا الثالثة اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، وكذلك كلتا إذا أُضيفت إلى الاسم الظاهر فإنها تعرب مثل إعراب (كلا) فتعامل معاملة الاسم المقصور.

والغريب أنّ هذا المفترض بل الفائض من المفترض لم يستوقف أصحاب التقدير ليراجعوا مقولاتهم؛ فإذا كانت الألف ساكنة في الأصل وفق زعمهم فكيف نجعلها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة بالتقدير الوهمي فيجتمع متناقضان: سكونها وتحريكها؟ وفي حال إضافتهما إلى الضمائر (كلاهما وكتلثما) فإنهما يعربان إعراب المثني، وهنا نلاحظ أن إعراب (كلا وكتلثما) في حالة الإضافة للظاهر، وفي حالة الإضافة للضمير جاء عند العلماء بذكر الإعراب والفارق فيه دون وجود أي تعليل لكل إعراب أو للفارق بينهما، وهذا بحد ذاته وقوف عند بدايات الوصف، ولم يرق لوصف الظاهرة، ولم يعلل العلماء سبب الفرق في الإعراب، هل هو التركيب وطبيعته، أم أنّه المعنى.

ما نجده في هذه الظواهر هو نقل لما هو موجود، وتضمين الحالة أو إكسابه نمطاً إعرابياً مقبلاً على حالات إعرابية أخرى، فالمدقق في إعرابهما يجد أننا نقلنا إعراب المقصور لحالة وطبقناه عليها، ونقلنا إعراب المثني للحالة الثانية وضمناها ذلك الإعراب.

وإذا كانت العلامات الإعرابية هي قرينة المعنى أو هي الدالة عليه فكيف تكون قرينة عليه وهي وهمية مفترضة لا وجود لها، ومن هنا أرجح أنّ السياق هو الدليل على المعنى وليست الحركة التي تظهر أو تقدر، ويقع فيها الحذف والاستغناء، والترخص فيها مثبت بالشواهد.

## ٢ - المفترض الصوتي في الأسماء الستة:

إعراب الأسماء الستة من القضايا الجدلية الخلافية في علامات الإعراب، وحرف الإعراب، وقد دار هذا الخلاف بين أعلام البصرة والكوفة، وما زالت هذه القضية موضع جدل. يذكر (أبو البركات الأنباري) في الإنصاف "أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها معربة من مكانين، فالحركات هي علامات إعرابها في حالة الإفراد، وفي حال الإضافة؛ لأن الإضافة طارئة على الإفراد، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في حال النصب والجر. وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، واحتجوا باطراد الظاهرة أن الإعراب في نظائر هذه الظاهرة لا يكون إلا من مكان واحد، وأنه للفرق في المعنى" (١٥).

وفي هذا المبحث جملة من القضايا الجدلية والمغالطات، فإذا نظرنا في ما نسب إلى الكوفيين فإنه يغاير منطق اللغة، ويخالف سننها؛ فالإعراب لا يقع مزدوجاً بل يقع بعلامة واحدة، وإذا نظرنا إلى قولهم إنها تعرب بالحركات قبل أصوات المد فهذا القول يتضمن مفترضاً صوتياً مغلوطاً؛ فمؤداه أن أصوات المد في حالات الرفع والنصب والجر مسبوقه بحركات من جنسها، وهذا افتراض مغلوط، لأن أصوات المد حركات طويلة، ولو سُبقت بحركات من جنسها فهذا يوقع في محذور صوتي مؤداه تتابع الحركات، وهذا غير ممكن.

ولو وافقنا ما نسب للكوفيين فمعنى ذلك أن حركات الإعراب لم تقع على الحرف الأخير، وهذا يخالف مجاري الكلام في العربية.

أما ما ذهب إليه البصريون أن هذه الأسماء معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب فإن ذلك يتضمن مغالطة ومفترضاً صوتياً متناقضاً؛ فما قالوه يتضمن حركات إعرابية قبل الألف والواو والياء، وهي حركات من جنسها، وهذا يتكرر أيضاً في عدم منطقيته لغوياً؛ فالحركات لا تتوالى.

وتقع مغالطة صوتية أخرى مفادها: أن علامات الإعراب سابقة على حروف الإعراب، وهذا يخالف منطق اللغة؛ لأن إجماع العلماء على أن الحركة تعقب حرف الإعراب. ويتناقض هذا مع قول بعضهم: إن أصوات المد التي اعتبروها حروف إعراب إنما هي امتداد وإشباع للحركات قبلها، ومفاد هذا أن الحركات السابقة على أصوات المد قد تلاشت وأصبحت هي أصوات المد، وهذا مفترض يتعارض مع افتراضهم وجود أصوات مد مسبوقه بالحركات أصلاً.

إنّ افتراض أصوات المد أنها حروف إعراب هو افتراض مضطرب بسبب خصوصية هذه الأصوات؛ فالأصل في حروف الإعراب الثبات والاكتمال وعدم التجزئة، وبما أنّ أصوات المد تقصّر فإن ذلك يخلّ بكونها حروف إعراب أو احتسابها كذلك.

وتزداد الإشكالية في هذه الأسماء في حالة إضافتها للأسماء الظاهرة، وما يقع على أصوات المد من حذف في مثل: (حضر أبو الربيع، أبو العيناء) و(قابلت أبا الربيع، وأبا العيناء)، و(التقيت بأبي الربيع، وبأبي العيناء) فإن أصوات المد تتعرض للحذف الجزئي صوتياً وذلك بسبب الوصل والتداخل المقطعي، وفي مثل هذا ماذا نقدر علامة الإعراب؟ هل هي الحركات المتبقية بعد الحذف أم أنها أصوات المد قبل الاجتزاء؟ وهل نتعامل مع الواقع المنطوق أم مع المكتوب، أو مع المنطوق المفترض قبل الحذف العارض للوصل؟

وإذا رصدنا المقطع الصوتي المتشكل من المفترض الصوتي عند الكوفيين فإنه في الحالة الأولى التي تشير إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات سيتكون المقطع من البنية الآتية: (حضر أب) (ص/ح ص ح ص)، وهذا بناء منسجم مع البناء المقطعي في العربية؛ لأنّ التتوين صوتياً نون ساكنة مسبوق بحركة، أما في حالة الإضافة والإبقاء على الحركات متنوعة بأصوات المد فإن البناء مضطرب: (حضر أبو علي، وقابلت أبا علي، التقيت بأبي علي) فإن مقاطع الأسماء الخمسة بوجود الحركة وصوت لمد يتكون من (abuu:) (?abaa:) (?abii:) (ص/ح ص/ح ح ح) وبذلك يتكون المقطع الأخير من صوت مد يعادل حركتين، ولا يوجد في العربية بناء مقطعي يتكون من صوت مد مستقل.

أما رأي البصريين القائل إنَّها معربة بالحركات، وأصوات المد حروف إعراب فسأناقشه في مبحث المفترض الصوتي في حروف الإعراب.

### ٣- ومن المفترض الصوتي في علامات الإعراب رفع المضارع بثبوت النون المحذوفة:

يرى العلماء أن الفعل المضارع المرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون في مثل (تكتبون) قد يؤكد بالنون الثقيلة، (تكتبونَ)، وفي هذا البناء يظهر تتابع التماثلات؛ وذلك بتتابع حروف النون الثلاثة، وهنا يظهر مفترض صوتي يكمن في افتراضهم أنّ نون التوكيد جاءت ثقيلة، وهو افتراض غير معلل إلا إذا فسناه على النون الثقيلة في توكيد المفرد (تكتبنَ)، والأولى من افتراض مجيء

النون ثقيلة في توكيد المضارع أن نأخذ باجتماع نون التوكيد خفيفة مع نون الرفع فيكون البناء من (تكتبون) وهو هنا مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون الماثلة نطقاً وكتابةً، وليست النون المحذوفة ثم تقصر الواو.

وهناك افتراض آخر قد يكون مغلوطاً وهو حذف نون الرفع لتتابع المتماثلات، وهذه علة ليست مطردة في العربية، فهناك متماثلات صوتية في الصوامت، وفي المقاطع تتوالى ولا يقع الحذف فيها، وإذا افترضنا ضرورة الحذف فإن علامة الإعراب أولى بالبقاء، ونذهب إلى تخفيف النون الثقيلة بحذف أحد النونين، وبذلك نحافظ على علامة الإعراب، وعلى علامة التوكيد.

ويظهر مفترض صوتي آخر يتمثل في دلالة الضمة في (تكتبن) على الجماعة (taktubunna)، ودلالة الكسرة في (تكتبن) (takubinna) على المخاطبة، وهذا مفترض يجمع المتناقضات، فهم في الأصل يفترضون وجود ضمة قبل واو الجماعة في (تكتبون)، ووجود كسرة قبل ياء المخاطبة في (تكتبين)، وهنا يأتي سؤال مشروع مفاده: هذه الضمة المتبقية الدالة على الجماعة هل هي جزء من الواو المحذوفة أم أنها الضمة المفترضة قبل الواو؟ وهذه الكسرة المتبقية بعد حذف الياء لعللة النقاء الساكنين هل هي جزء من ياء المد الدالة على المخاطبة أم أنها الكسرة المفترضة قبل ياء المد التي حُذفت؟ وافترضهم أن الواو ساكن هو افتراض أنها صوت صامت، وهو افتراض مغلوط؛ لأن الواو صوت مد، وحذفت أو قصرت لعللة كراهية المقطع الطويل المغلق (ص ح ص / ص ح / ص ح). الألف ليتحول المقطع الصوتي إلى (بن) ص ح ص (تكتبن) (ص ح ص / ص ح / ص ح). هذه ملاحظ تشير إلى أن بعض الطروحات النحوية كانت تُدرج على ألسنة العلماء بمعزل عن القيم الصوتية وما لها من أثر، ولذلك يظهر التناقض بين المستويين.

### المبحث الثالث

#### المفترض الصوتي في علامات البناء

البناء عند العلماء هو ضد الإعراب، فهو الثبات، أما الإعراب فهو الاختلاف في الأواخر أو ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه<sup>(١٦)</sup>، وهذا يوحي أن اختلاف علامات الإعراب يمثل دليلاً على المعاني، وهذا واضح في قوله: (ليدل على المعاني المعتورة عليه)، ولو كان هذا التعليل يمثل العلة الحصرية لما احتاج الاسم في بداية الكلام للعلامة الإعرابية، ولما فهم الكلام في حال التلطف بالتسكين، أو في تداخل العلامات في بعض الأبنية.

ويلاحظ أنّ البناء لا يأتي في حركة أو علامة واحدة، بل تتعدد علامات البناء، ولكن لم يعزل العلماء سبب تعدد علامات البناء، وتتنوعها، فقد يكون البناء بتنوع الحركات، أو بالسكون، أو بالحذف، ويتعدد البناء بتنوع الحركات، ومع ذلك لم يقف العلماء على تعليل البناء على الفتح، أو الضم، أو الكسرة أو السكون، إلا في بعض المواطن التي جاءت للانسجام الصوتي مثل البناء على الضم في مثل (كتبوا) لاتصاله بواو الجماعة.

فهل كان تنوع علامات الإعراب دليلاً على المعاني، وجاء تنوع علامات البناء عشوائياً دون علة موجبة له؟ فلماذا البناء على الضم، وعلى الفتح، وعلى الكسر، وعلى السكون، وعلى الحذف؟ ألسنا مطالبين بالتعليل؟

وإذا ربطنا بين علامات البناء ومدى علاقتهما بالقيم الصوتية فهل نجد العلاقات الصوتية المقنعة، وهل سينكشف المفترض الصوتي في تلك العلامات؟

ونلاحظ أنّ علامات البناء على الأسماء الموصولة في مثل: الذي، التي هي السكون، وهي علامة مفترضة اضطراراً من الواقع المنطوق؛ لأن أصوات المد لا تحرك، وهي هنا الياء (ياء المد)، وكذلك علامة البناء السكون على اسم الإشارة هذا، فهي السكون على صوت المد الألف، ومعلوم أن أصوات المد عند القدماء ساكنة؛ وذلك بافتراض أنها بمنزلة الحروف الصوامت فوصفوها بالساكنة. وإن كانت علامات البناء في الضمائر، وبعض أسماء الإشارة تأتي مطابقة للمنطوق فإن بعضها مفترض وهمي لا وجود له.

وتظهر علامات البناء في الأفعال جدلية أكثر منها في الأسماء؛ وذلك لأنّ علامات البناء في الأفعال تقوم على شيء من الاعتباطية، إضافة إلى المفترض الصوتي في بعضها، ذلك المفترض الذي يجمع المتناقضات بشكل جلي لا لبس فيه، وفي هذا المبحث سأقف على المفترض الصوتي في علامات البناء في الأفعال.

### أولاً: المفترض الصوتي في الفعل الماضي.

تصنّف الأفعال حسب الأصل في الإعراب والبناء على أنها مبنية في الأصل، ويخرج الفعل المضارع على هذا الأصل. أما الفعل الماضي فهو مبني على الإطلاق مع اختلاف علامات البناء، وسأقف في هذا المبحث على علامات البناء المفترضة وهو مطلب الدراسة هنا.

## أ - المفترض الصوتي في بناء الفعل الماضي معتل الآخر على الفتح:

يبني الفعل الماضي بصيغة فَعَلَ (كتب، درس، حضر) يبني على الفتح، وهي حركة صوتية ظاهرة في مواطن، مثل صيغة (فعل)، ومفترضة في مواطن أخرى؛ فيبنى الفعل الماضي على الفتح المقدر إذا كان معتل الآخر في مثل (سعى، نهى، قضى)، والمفترض الصوتي هو وجود فتحة قبل الألف، وفتحة بعد الألف، وعلى هذا المفترض يأتي البناء المقطعي على النحو الآتي: (ص ح / ص ح ح ح ح) وهذا بناء مرفوض في العربية، ولا وجود له.

ولو تعاملنا مع الفعل (سعى) على أنه مبني على الفتح المقدر الذي لا حضور له إلا في الذهن فإننا نبقى أمام مفترض صوتي آخر وهو وجود الفتحة قبل الألف، فيظهر البناء المقطعي بالصورة الآتية (ص ح / ص ح ح ح ح) وهذا المقطع لا وجود له في العربية.

ويظهر المفترض الصوتي مركباً في حال اتصال الفعل معتل الآخر بالألف بتاء التانيث في مثل: (دنت، سعت) فإن الفعل مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، وهنا نلاحظ افتراض وجود الألف وهي محذوفة، ووجود الفتحة عليها، وهي مقدر، فتكون النتيجة أن الفعل مبني على فتحة مقدر منع من ظهورها التعذر، والتعذر هو الاستحالة، وهي مقدر على ألف محذوفة، والحاصل من هذا أننا نقدر حركة وهمية على صوت مد محذوف، وهذا يعطي بنية مقطعية مرفوضة وهي: (ص ح / ص ح ح ح ح ص) فتكون من صامت وثلاث حركات وهي صوت المد ويعادل حركتين، وحركة الفتحة المقدر، وتكون المقطع الأخير من صامت (ص) وهو تاء التانيث الساكنة وهذا بناء مقطعي مرفوض أو (ص ح / ص ح ح ح ح ص) بضم صوت التاء للمقطع الذي يسبقه.

ويبنى الفعل الماضي على الفتح الظاهر إذا اتصلت به ألف الاثنتين عندما يكون صحيح الآخر في مثل: (كتبا، درسا، حضرا)، وهنا توجد فتحة مفترضة لم يحدد العلماء أصلها هل هي حركة بناء الفعل الواقعة عليه للبناء أم أنها الفتحة التي يرون أنها تسبق صوت المد من جنسه.

وهنا نجد اضطراب البناء المقطعي في مثل هذه الحالات؛ فقولنا (درسا) فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة يعني مقطعيّاً أن البناء يتكون من (د / ر / س / ا) وألف الاثنتين تعادل حركتين (ص ح / ص ح / ص ح ح ح)، وهنا يظهر اضطراب مقطعي، وبعدم وجود الفتحة المفترضة قبل الألف لبناء الماضي على الفتحة الظاهرة فإنّ البناء المقطعي سيتكون من (ص ح / ص ح ح ح ح ح).

ولو قارنا بين (دنا) و(درسا) فإن النهاية في كليهما الألف، ولكن الفتحة في الأول (دنا) مقدر



على الألف، وفي الثاني ظاهرة على السين، وهذا حسب آراء القدماء. وهذا يظهر أن التقدير والإظهار يداخله بعض الاضطراب، وأنه لا يسير على وتيرة مطردة. ويرجع هذا الاضطراب إلى معاملة القدماء لأصوات المدّ على أنها صوامت تحمل الحركات مع أن ابن جنى ذهب صراحة إلى أنها متصلة ببعضها من حيث الزمن؛ فقال: "علم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة..."<sup>(١٧)</sup>. ويشير حسام البهنساوي إلى أن الخليل الفراهيدي قد وضع رموز الحركات القصيرة مقتطعاً إياها من الحركات الطويلة وأنه كان على وعي بالعلاقة بينهما<sup>(١٨)</sup>.

#### ب- المفترض الصوتي في بناء الفعل الماضي على الضم:

يبنى الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، وهذا الشرط يدل على أنّ البناء على الضم طارئ وليس أصلاً، وهو يدل على انسجام صوتي اعتباطي أو علاقة صوتية دون رابط منطقي. الأصل في أصوات المد أنها إشباع للحركات، أو مطل لها، ويقولون في مثل: (درسوا، وكتبوا): إنه فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وما يرد من شرط في بناء الماضي على الضم يشير إلى شيء عكسي مؤداه أنّ وجود صوت المد واو الجماعة أدى اضطراراً إلى وجد ضمة قبله، وهذا يثبت وجود مفترض صوتي يخلّ بنسق المقطع العربي، ويخلّ بمنطق اللغة، والمفترض في مراحل هذا البناء أن الفعل مبني على الفتح أصلاً وبمجيء واو الجماعة - وهي صوت مد - اجتلبت الضمة قبلها (كتبوا) (كَبَ/ تَدَ/ بَدَ) تتحول إلى: (كَبَ/ تَدَ/ بَدَ و) (ص ح/ ص ح ح ح) تتحول إلى: (ص ح/ ص ح ح ح ح ح).

وهنا نلاحظ إشكالية هذا المفترض الصوتي عند القدماء أنّ ضمة البناء ظاهرة وليست مقدرة مما يولد بناءً مقطعيّاً مرفوضاً يتمثل في تكوّن المقطع الأخير من واو المد (ح ح) وهي واو الجماعة، ومسبوقة بضمة تتبع المقطع السابق، وهذا في بناء الفعل الماضي صحيح الآخر.

أما بناء الماضي معتل الآخر المسند إلى واو الجماعة في مثل (سَعُوا) فإنه مبني على الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وهنا نقف على بناء الكلمة وتطور هذا البناء ومقاطعته الصوتية؛ فالأصل (سعى) (سَ-عَ-يَ) (ص ح/ ص ح ح ح ح ح) السين والفتحة، والعين والفتحة، والألف وهي تعادل حركتين تليها الفتحة على رأي القدماء، وهي فتحة مقدرة للتعذر.

وبعد مجيء الواو يتغير البناء بعد حذف الألف لعلة النقاء الساكنين (سعاو) (سـ/ عاوا) (ص ح/ ص ح ح ص) والواو هنا واو لين وليست واو مد (sa?āw) وبحذف الألف يتحول البناء إلى (سَعَوَا) أي أنّ الواو مسبوقة بفتحة منطوقة، ولم يناقش العلماء هذه الفتحة هل هي الفتحة المفترضة في الأصل قبل الألف، أم أنها جزء تبقى من الألف بعد حذفها جزئياً، أم أنها الفتحة المفترضة بعد الألف، وإذا كان الفعل (سعى) مبنياً على الفتح فكيف نقول: التقى ساكنان في (سَعَوَا) مع أنهم افترضوا أن الألف متحركة. إنّ الواقع الصوتي المنطوق في (سعاو، ونهوا، ودعوا) هو نطق واو اللين وهي واو الجماعة مسبوقة بفتحة منطوقة، فلماذا يقال إنه مبني على الضم بينما بناء الفعل في (دنت، وسعت) بقي على الفتح؟ هذه تناقضات في توظيف علامات الإعراب والبناء تتكشف بمحاكمتها بالقيم والمعايير الصوتية. نلاحظ أن النطق في (سَعَوَا) بوجود الفتحة قبل الواو هو نطق مستعمل، ومطرّد على الألسنة، أما القول إنه مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة فإن هذا يعطينا تراكمًا من المفترضات الصوتية، تتمثل في حذف الألف، وتقدير الضمة على هذا المحذوف، إضافة إلى تناسي مصير الفتحة بعد الألف قبل مجيء واو الجماعة.

وهل يجوز أن تكون الحركة الطارئة علامة بناء مع أنها جاءت أو افترض مجيئها لعلة الانسجام مع الواو، ومعلوم أنّ الطارئ لا يعتدّ به؟ والأصل أن تنشأ أصوات المد من حيث الكم بإشباع الحركات، وإشباع الحركات تنشأ حروف من جنسها<sup>(١٩)</sup> ولكن الحركة لا تنشأ لعلة صوت المد بل قد تنشأ من تقصير المد، فهي أبعاض حروف المد، وهي فكرة عربية لا تقتصر على قول ابن جني<sup>(٢٠)</sup>.

### ج- المفترض الصوتي في بناء فعل الأمر:

فعل الأمر إحدى القضايا الخلافية الجدلية بين علماء البصرة والكوفة من حيث الإعراب والبناء. وقد ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب وذلك اعتماداً على عدة أدلة منها: أنه كالأمر للغائب في مثل (لتفعل)، وقياساً على فعل النهي فهو معرب مجزوم، وقياساً على حذف حروف العلة منه كما هو حذفها في المضارع المجزوم<sup>(٢١)</sup>، وهي حجج منطقية تقترب من الاطراد في حديثهم عن أصل البناء والإعراب، وماهية الإعراب.

وذهب البصريون إلى أنّ فعل الأمر مبني، فقد جاء في الإنصاف على رأي البصريين: "إنما قلنا إنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء"<sup>(٢٢)</sup>.

بداية نتساءل هل القول ببناء فعل الأمر مسوّغ علمياً ومنطقياً، وهل القاعدة التي تشير إلى بناء فعل الأمر تتضمن وصفاً لما يجري في فعل الأمر، وما يقع عليه، أم أنها تعليل لغوي يرتقي إلى حدّ الإقناع بمضمون هذه القاعدة؟

قاعدة بناء فعل الأمر تقول: يبني فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه، وفي هذه القاعدة لا يوجد ما يدل على البناء أو يتعلق به إلا كلمة (يبني)، أما ما تتضمنه القاعدة من مجربات فهي بمعطياتها الصوتية وقرائنها دالة على إعراب فعل الأمر؛ فالقاعدة تقوم على ما يجزم به مضارعه. إنّ فعل الأمر مقتطع من المضارع، ومأخوذ منه، وبما أنّ المضارع معتل الآخر في مثل (يسعى، يغزو، يمشي) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فلماذا لا يكون جزمه بحذف تلك الضمة المقدرة؟ هنا نجد تعليلاً غير منطقي عند بعض العلماء، فبعد أن قالوا مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فإنهم عند الجزم يقولون: "وإنما حُذفت الياء والواو لأن الحركة منهما، وليكون للجزم دليل، والأمر كالجزم؛ تقول: ارم خالداً، واغزُ بكرة فتُحذف في الوصل والوقف"<sup>(٢٣)</sup>، معنى ذلك أن حذف حرف العلة في الفعل المعتل لأنه من الحركة، ويقوم مقامها، ومن هنا فإن القول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة يتناقض مع حالة جزمه.

وتظهر علة الحذف عند عدد من العلماء، فهذا ناظر الجيش يقول: "فالجزم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف"<sup>(٢٤)</sup>، وكذلك ابن بابشاذ يقول: "لأن الجازم لما لم يجد حركة يزيلها أخذ من نفس الفعل"<sup>(٢٥)</sup>، هذه العلة لحذف حروف العلة في الجزم تناقض حالة الرفع والعلامة فيها فهي الحركة المقدرة، فكيف يكون مرفوعاً وعلامة رفعه الحركة المقدرة، وفي الجزم يجزم وعلامة جزمه حذف حروف العلة؟ ولماذا لا يكون الجزم بحذف الحركة المقدرة؟

وبما أن الإعراب يقوم على تغيير أواخر الكلم، والبناء يقوم على ثبات أواخر الكلم فإن ما يجري في فعل الأمر هو مطابق لحالة الجزم في المضارع، وفيه اختلاف وليس ثباتاً.

وبما أنّ الجزم يعني القطع والحذف فإن فعل الأمر معتل الآخر: (اسع، اغزُ، امش) يتضمن حذف حروف العلة التي تشكل في الأصل حروف إعراب، وحذفها يعامل على أنه بديل لحذف الحركة لعدم وجود حركة تحذف كما يقول (الثمانيني): "إِذَا دَخَلَ الْجَازِمُ قَلْتِ: (يَضْرِبُ) فَأَسْقَطَ الضمة وبقيت الباء ساكنة. فأما حرف العلة في نحو: (يرمي، يغزو، ويسعى)، فإن الضمة لا تظهر في الألف؛ لأن الألف يستحيل حركتها، وتستثقل الضمة في الياء والواو، فصار المستثقل بمنزلة

المستحيل، فلما لم تظهر الحركة التي يسقطها الجازم في هذه الحروف جعلوا هذه الحروف معاقبة للحركة فأسقطوها كما أسقطوا الحركة<sup>(٢٦)</sup>، وهنا أسوق هذا الحديث عن المضارع معتل الآخر، وحالات إعرابه ليكون معياراً لفعل الأمر؛ لكون الأمر من المضارع، ويقتطع منه.

وبما أن الإعراب يتضمن تغير الأواخر، والبناء يتضمن ثباتها فإن فعل الأمر بحذف حروف العلة منه مطابق للمضارع المجزوم، وهذا يعيدنا إلى الحكم على أصل الفعل أنه البناء، والبناء يتسم بالثبات، والأصل فيه البناء على السكون، ومع تلك المقولات إلا أن الفعل المضارع خرج على البناء إلى الإعراب، وهذا فعل الأمر يناقض واقعه تنظير العلماء؛ فهو يقوم على حذف حروف العلة، وهذه سمة الجزم وليس البناء، والجزم نمط من الإعراب، ولو قارنا بنية الفعل الماضي (نهى) بالأمر منه (انه) فإنه مبني على الفتح، وبنية فعل الأمر (انه) على رأي التقعيد النحوي مبني على حذف حرف العلة مع أن الألف تقع في نهاية الماضي والأمر، فلماذا ثبتت في الماضي وحذفت في الأمر، وكلتاهما حالة بناء، وهنا يحضرنا كلام عبد الرحمن أيوب عن الحالة والعلامة بقوله: "والحالة الإعرابية أمر اعتباري ذهني، أما العلامة الإعرابية فأمر لفظي..."<sup>(٢٧)</sup>، وفي المعايير الصوتية، ووضع المفترض الصوتي في إطار النظرية والتطبيق نتساءل: لماذا يختلف بناء (كتبا) عن (اكتبا) و(سعى) عن (اسع)؟

إن التغيرات الصوتية في جزم المضارع معتل الآخر، هي ذاتها في فعل الأمر، وبما أن المتغيرات الصوتية هي أحد معايير الحكم الإعرابي، فإن المطابقة بينهما تقتضي أن يؤخذ بالقول بإعراب فعل الأمر؛ وذلك لوجود الانسجام بين المعطيات النحوية والمتغيرات الصوتية التي تتسجم مع حالة الإعراب، وليس مع حالة البناء، بما في الأمر معتل الآخر من حذف.

وإذا كان المفترض الصوتي يشير إلى وجود حركات مقدرة على حروف العلة، فهل حُذفت الحركات في فعل الأمر مع حروف العلة في مثل (اسع، اغز، امش)؟ وإذا افترضنا وجودها فمعنى ذلك أن بناء الأمر معتل الآخر يقوم على مفترض صوتي مؤداه حذف حروف العلة والحركات المقدرة عليها؛ وبذلك فإن بناء فعل الأمر يأخذ حالة نادرة تتمثل في حذف الحروف والحركات، وهذا ما لا ينسجم مع المفترض الصوتي، ولا مع المعهود في علامات الإعراب والبناء، وما يقع فيها من حذف، ولذلك فإن المفترض الصوتي في فعل الأمر معتل الآخر في حال بنائه يتعارض مع وجود حركات مقدرة على حروف العلة في المضارع معتل الآخر، ويتعارض مع مفهوم الإعراب، والبناء المتداخلين بين المضارع والأمر.

إن المفترض الصوتي عند العلماء في جزم المضارع معتل الآخر يشير إلى أن الجازم عندما لم يجد حركة على حرف الإعراب وهو حرف علة قد حذف حرف العلة؛ وذلك لكي لا يتساوى المرفوع والمجزوم من الفعل معتل الآخر، وليكون للجزم دليل، والأمر كالجزم<sup>(٢٨)</sup>، وبما أن جزم المضارع معتل الآخر قد ذهب إلى حذف حروف العلة ولم يأخذ بحذف الحركات المفترضة بالتقدير لعل دلالية هي التفريق بين المجزوم والمرفوع، ولحجة غير منطقية تتمثل في أن الجازم لم يجد حركة يأخذها فمعنى هذا أن التقدير للحركات عندهم لا قيمة له.

وإذا كان الجزم في المضارع لعل التفريق بين مرفوع ومجزوم، فلماذا لا يبقى الأمر معتل الآخر على ما هو عليه؛ لأن صيغته دالة على أنه للأمر، ويبقى حكم بنائه مرتبطاً بتقدير سكون حروف العلة في أواخره دون حذفها.

إنّ هذه المغالطة في الحكم على فعل الأمر أنه مبني بحذف حروف العلة، ينفي عنه المفترض الصوتي الذي يذهب إليه العلماء، ويوظفونه في المضارع معتل الآخر، وفي المقصور والمنقوص من الأسماء، وهذا تناقض واضح في توظيف حروف العلة (أصوات العلة) وفي تغيراتها وعلّة ذلك التغير، ويتبع ذلك تناقض واضح في الأحكام النحوية، وهذا الحكم في إعراب المضارع معتل الآخر، وبناء الأمر معتل الآخر بحذفها دليل واضح على ذلك التناقض النحوي.

ومما سبق أجد أن القدماء لم يلتفتوا لموضوع الاطراد في مقولاتهم وأحكامهم، بل أنّ الاضطراب يداخل تلك المقولات.

وأجد أنهم غيّبوا المعطيات الصوتية في تعييدهم، ولم يلتفتوا للمواءمة بين المستويين الصوتي والنحوي، واقتصر توظيفهم للمستوى الصوتي عند الحاجة الملحة له.

#### المبحث الرابع

#### المفترض الصوتي في دلالة الحركات (علامات الإعراب) في العربية

في المفترض الدلالي في الإعراب هناك فرق بين الحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية، والحركة الإعرابية؛ لأن المفترض الدلالي في الإعراب يتطلب إحياء العلامات الإعرابية بالمعنى، وهذا فيه نظر. أما الحالة فهي الهيئة الإعرابية التي تحدث عنها (عبد الرحمن أيوب) وذكرتها سابقاً، والعلامة الإعرابية قد تكون حركة أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً، وتختلف الحركات عن ذلك أنها أصوات، وقد

تكون الحركة علامة، ومعلوم أنّ (الكلام سابق على الإعراب والإعراب طارئ وعارض يدخل الكلام)<sup>(٣٩)</sup>، وبما أنّ دخول الإعراب عارض فمعنى ذلك أنّ المعنى الذي يفيدته قد اكتسبه بالتواضع، والعرف، وليس أصلاً فيه يعتمد على الربط بين الصوت والدلالة.

ومع أنّ النحاة قد ذهبوا إلى أنّ الإعراب جيء به لمعنى، وخالفهم قطرب في ذلك إذ يرى أنّ الإعراب ليس للدلالة على المعاني، والتفريق بينها بل يرى أنّ الإعراب المتمثل في الحركات إنما جيء بها (أي الحركات) لكي لا يكون الكلام بالسكون فيؤدي ذلك إلى الإبطاء في الكلام، وبوجود الحركات يسهل إدراج الكلام<sup>(٤٠)</sup>، وما ذهب إليه قطرب صحيح، فهذه مرحلة وجود الكلام من صوامت وصوائت، ولا تتفصل الحركات عن الصوامت؛ فوجودها في الأصل جزء من الكلام، وما ذهب إليه النحاة صحيح أيضاً؛ فبعد أن كانت وظيفة الحركات تسهيل درج الكلام اكتسبت وظيفة جديدة وهي وظيفتها الإعرابية، وما تواضع العلماء على تسميتها وألقابها التي اكتسبتها على مرّ الزمن، وبذلك فمذهب قطرب صحيح، وما ذهب إليه النحاة صحيح أيضاً.

معنى ذلك أنّ اختلاف الدلالات في الحركات الإعرابية يتأتى من اختلافها في الأصل من حركات إلى حروف، وتنوع الحركات، وليس صحيحاً أنّ الفتحة تكتسب دلالة لكونها فتحة، وتضفي على ما التصقت به دلالات مرتبطة بصوت الفتحة، ولا الضمة تتضمن دلالات لكونها ضمة، ولا الكسرة، وهذا يثبت عدم صحة ما ذهب إليه (سمير استيتية) في حديثه عن دلالة الحركات بقوله: "تدل ضمة الاسم المرفوع على الركنية في الجملة الاسمية. وهذه الدلالة تكون بالأصالة، أو بالنيابة. أما دلالتها على الركنية بالأصالة، فمثل دلالتها على المبتدأ، والخبر، والفاعل. أما دلالتها على الركنية بالنيابة فمثل دلالتها على نائب الفاعل... لقد أحسّ العرب أنّ في الضمة، وكذلك في واو المدّ، قوة واضحة... فارتأوا أنّ الركن أولى من غيره بما هو أظهر طاقة، وأشدّ ضغطاً، فجعلوا الركن الإسنادي مرفوعاً بالضمة حين يكون رفعه بها، أو بالواو حين يكون رفعه بها... ومن دلالات الضمة قطع الكلام، وصرفه عن الإضافة، كما في: أما بعد. وسلام عليك من قبل ومن بعد..."<sup>(٤١)</sup>. ويرى أنّ من دلالات الضمة الدلالة على التقريب كما في بناء المنادى على الضم، أي أنك تذيي إليك من تخاطبه<sup>(٤٢)</sup>، ويرى (استيتية) أنّ الكسرة تدل على النسبة، أي نسبة الأشياء إلى غيرها، ويرى أنّ الفتحة تدل على المعين بالحدث، وفيها الدلالة الإفصاحية، وهي إظهار البعد النفسي في بعض الأساليب مثل التعجب...<sup>(٤٣)</sup>. بداية أشير إلى أنّ كتاب استيتية هذا هو في الأصل بحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية في مجلس النشر العلمي في الكويت في عام (٢٠١٣م) ثم أعاد نشره في كتاب بعنوان آخر، وفي قسمين.

أما حديثه عن دلالة الحركات فهو حديث اعتباطي، وهي دلالات اعتباطية، ومن كلامه لقد أحسّ العرب أنّ في الضمة، وكذلك واو المد قوة واضحة...، فمعنى ذلك أنّ العرب وضعوا هذه الحركات، وحددوا مواطنها بناء على تفاهم مسبق بينهم، وبناء على إحساسهم، وأن الإعراب وُضع بتخطيط مسبق، وهذا كلام غير منطقي، ويعيد عن الخطاب العلمي، وهذا يذكرنا بنظرية الاصطلاح والتواضع في وضع اللغة التي يقول فيها من يتبناها: (اجتمع حكيمان أو حكماء، ووضعوا أسماء الأشياء..) ولم يسأل نفسه من قال هذا بأي لغة تخاطب المجتمعون، وعلى أي أساس اختاروا الربط بين الأشياء والأسماء.

ما يقوله (استنتاجية) يشير إلى أنّ الحركات وُضعت بناءً على مطابقة الصوت للمعنى، وأنّ العلاقة بين الحركات ودلالاتها علاقة تقوم على أنها فطرية، أي خلقها الله وفطرها على هذا الانسجام، ولكنه ينسب هذا الاتفاق بين الصوت والمعنى للعرب وما لديهم من إحساس، وأنهم ربطوا بين الحركات ووظائفها على أساس تلك العلاقة، ونتاجها من الدلالات، وهذا الرأي لا يتجاوز كونه خطاباً إنشائياً قد يقبله عوام البشر، والمصنفون من زمرة قال عالمانا، وقال شيخنا، ولا يقبله المتخصص في اللغة، ولا من يحكم عقله في النظر في منطق الأمور، وبخاصة منطق اللغة، وحتى المفاهيم التي وظفها (الركنية) هي مفاهيم ضبابية لا ترقى لدرجة المصطلح، وحاول جاهداً أن يُكسب تلك المفاهيم وضوحاً وبيانا، ومع ذلك بقيت ضبابية لا تليق بالخطاب اللغوي الذي يحاكم اللغة، بمنطق أطراد الظاهرة.

نقول (بتول قاسم): "إلا أننا قد نجد من الدراسات ما ترجى تاريخ الربط بين الإعراب ودلالته إلى ما بعد عهد الخليل وسيبويه والكسائي، إذ لم تجد في كلام الخليل أو كلام سيبويه، أو ما نقل من أقوال الكسائي ما يشير صراحة إلى أنّ هذه العلامات أعلام لمعان تعرض للأسماء، من فاعلية ومفعولية وإضافة. وما كان يُعرف من أمر هذه الحركات إلا أنها علامات لازمة لبناء الكلام؛ لأنّ اللسان لا ينطق بالحروف الساكنة وحدها..."<sup>(٣٤)</sup>.

وأشار الزجاجي إلى كلام (الخليل الفراهيدي) أنه قال: "إنّ العرب نطقت على سجيبتها وطباعها"<sup>(٣٥)</sup>.

وإذا كان (استنتاجية) يرى أنّ الحركات ذات دلالة قائمة على علاقة بين الصوت والمعنى فما رأيه في كون علامات الإعراب قد تأتي بالحروف، مثل رفع المضارع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وما رأيه في واو المد في الأفعال وهي ليست علامة رفع، ولكنها في الجمع علامة رفع.

وما رأيه في اختلال موقع العلامة الإعرابية باختلاف الحركة وعدم مطابقتها للحالة الإعرابية، أو بالحذف، وقد وقف على هذه الظاهرة (محمد حماسة عبد اللطيف)، وأفرد لها الفصل الرابع من كتابه، ورصدها في النثر، وفي الشعر، وفي القراءات القرآنية، وأطلق عليها الترخص في العلامة الإعرابية<sup>(٣٦)</sup>، وقد ناقش (حماسة) هذه الظاهرة باستفاضة، وعبر عنها بسماحة العربية. وإن كان للحركات من دلالة في الركنية، أو غيرها من تلك المفردات التي يُزج بها عشوائياً واعتباطاً، فهل لها تلك الدلالة في اللغات السامية الأخرى إذا اتفقت في بعض الظواهر مع العربية؟ وهل تختفي هذه الركنية، وهذه العلاقة غير الشرعية في حال أداء المتكلم بالتسكين. ولم يوضح لنا القائل بالركنية وتلك العلاقة ما رأيه في أصوات المد في الأسماء الستة، وفي جمع المذكر السالم أي حروف إعراب أم علامات إعراب دالة على الركنية، وعلى القطع، والتقريب، وعلى النسبة، والإفصاحية، وما رأيه في ما جاء إعرابه على الاختلاف أو الصرف وفيه مغايرة المعطوف على المعطوف عليه؟

إن المفترض الدلالي القائم على العلاقة بين الصوت ودلالته من المباحث التي قد عرض لها بعض القدماء ولو بالتلميح دون تحديد ماهية الدلالة في كل حركة، ولكن ما جاء في كلام (استيتية) خطاب مفرغ من الأدلة، ومبالغ فيه، وربما يركن فيه صاحبه إلى أن الناس لا تقرأ، وإذا قرأ بعضهم لا يمحص، وإذا محص لا ينتقد، وبذلك يثبت هذا الزعم، وتغيب الحقيقة، وتتحقق الشهرة التي هي مطلب بعض الأساتذة حتى ولو كانت شهرة آنية.

إنّ هذا المفترض مفترض اعتباطي، ولا يقوم على أساس علمي، ولا تدعمه الأدلة الواقعية من واقع اللغة، ولا تدعمه آراء العلماء من القدماء والمحدثين، وما رأيه لو تكلم المتكلمون بالتسكين فهل يختفي التواصل بين البشر؟

إن الإعراب حالة وهيئة، أما الحركات فهي بعض العلامات، وبناءً على ذلك لا يستقيم القول بتلك الدلالات من الركنية، والنسبة، والإفصاحية إلا في ذهن قائلها.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن تلك الدلالات التي قال بها (استيتية) إنما هي دلالات مستوحاة من التراكيب، والقوالب اللغوية التي مثل بها، وليست من الحركات الصوتية، فانترج الدلالة من التركيب وحاول جاهداً إضفاءها على الحركات، ولا أدري ما رأيه في الكسرة لعللة التخلص من التقاء ساكنين، وما رأيه في الإعراب التقديري هل فقد المُعَرَّبُ بالتقدير للتعذر أو الثقل هل فقد تلك الدلالات لفقدانه الحركات؟



وإذا كانت الحركات ذات دلالة كما يقال فماذا يقال في الإعراب، وما يوظف له من حركات في اللغات السامية، إذ "تجد أن أول ما يمكن أن نشير إليه أن النظام الإعرابي السامي تبقى أساساً من علامات، هي أصوات حركة تلحق آخر الألفاظ على وفق الموقع الإعرابي... إن اختيار هذا النمط من النظم على ما نعتقد ينشأ لأسباب صوتية أساساً، متعلقاً بنوع من النبر... كما أن المتأمل في نشوء النصب لا يجد مسوغاً إلا الارتباط المباشر له بوظيفة هذا النمط من النبر"<sup>(٣٧)</sup>، وهذا الشيعو للحركات في اللغات السامية، وعدم التزام موقعية محددة لكل حركة يدل على عدم وجود علاقة بين الحركات ودلالاتها، ولكنها وظفت بوصفها إحدى القرائن الدالة على الحالة أو الهيئة الإعرابية، وقد قال بذلك بعض الباحثين: "والحركات والحروف دلائل على ذلك التغيير"<sup>(٣٨)</sup>، ولو كانت الحركات ذات دلالة تقوم على علاقة الصوت بالمعنى كما يرى (استثنائية) لوجدنا النحاة قد انفقوا على ألقابها ومسمياتها، ولكن الاختلاف في ذلك حاصل بين البصريين والكوفيين، فقد اختلفوا في ألقابها، ومسمياتها، وفي وظائفها، وجاءت مسمياتها بناء على اصطلاح النحاة وفقاً لهيئة النطق التي وصفها (أبو الأسود الدؤلي)، وليس بناء على دلالة مختزنة فيها من حيث هي حركات، ومن حيث وصفها الصوتي وهيئة عمل الأعضاء النطقية فيها"<sup>(٣٩)</sup>.

ويشير (عبد القادر مرعي) إلى موافقته رأي القدماء في أنّ الحركات الإعرابية علامات يميز بها بين المعاني المتكافئة، ولكن هذا ليس على الإطلاق، فقد أطلق هذا الحكم بناء على استقراء منقوص، وما تسميتها بالضمّة والكسرة والفتحة إلا مصطلحات صوتية تصف حركة الأعضاء النطقية لإنتاج هذه الحركات، وأنها تؤدي وظيفة صوتية هي وصل الكلام، وهي ليست الوسيلة الوحيدة للتمييز بين المعاني، بل هي إحدى القرائن، وهناك قرائن أخرى ومنها: السياق، والمطابقة، والرتبة، والتغيم<sup>(٤٠)</sup>، وواضح من كلامه أن المسمى بالضم والفتح والكسر إنما مرتبط بهيئة الأعضاء النطقية، وتشكلها.

ومع ما قدمه (مرعي) من وظيفة صوتية للحركات، وأنها قرينة إعرابية إلا أنه حاول الربط بين هيئة نطق كل حركة، وهيئة الأعضاء النطقية في إنتاجها، وبين الدلالات النحوية التي أطلقت عليها، ووظفت فيها، وهي محاولة غير موفقة، فلم نجد فيها ما يقنع، ولا يكشف عن علاقة انسجام بين الصوت ودلالته<sup>(٤١)</sup>.

ومع محاولته إلا أنه لم يفتعل المفاهيم أو المصطلحات الصوتية الاعتبارية، بل بقي في إطار المفاهيم النحوية المألوفة، وبقي يدور في فلك حركة الأعضاء النطقية وهيئة تشكلها عند نطق كل حركة.

إن ربط الصوت بدلالته قد يصادف صواباً في الصوامت، وفي بعض الأبنية التي تعارف عليها المستعمل، أما أن تكون الحركات دالة على معان فهذا زعم لا تؤيده الأدلة لا من نشأة اللغة، ولا اللغة ذاتها بعدم اطراد توظيف الحركة في ما يذهب إليه من زعم ذلك، ومن يقول بهذا فعليه أن يكشف عن دلالة الحركة ذاتها في المبني والمعرب، وعن دلالتها في اللغات الأخرى.

### الخلاصة

جاءت هذه الدراسة في خمسة مباحث، وهي: الوصف والتفسير وأثرهما في التفسير، والمفترض الصوتي في علامات الإعراب، وفيه الحديث عن المفترض في علامات إعراب المقصور، والأسماء الستة، وعلامة رفع المضارع بثبوت النون المحذوفة، وفي المبحث الثالث: المفترض الصوتي في علامات البناء، وتحدثت فيه عن المفترض في علامات البناء في الفعل الماضي، وعلامات بناء فعل الأمر.

أما المبحث الرابع فجاء عن جدلية العلاقة بين حروف الإعراب وعلاماته، وتحدثت فيه عن المعرب بالحروف، وإشكالية تحديد حروف الإعراب، وعدم وجودها، وتحدثت في المبحث الخامس عن المفترض الصوتي الدلالي، وخصصته لدلالة الحركات الإعرابية.

ومن القضايا المثيرة للجدل في المفترض الصوتي التي ظهرت في الربط بين المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية:

١- اضطراب الافتراض القائل إن (كتبوا) مبني على الضم، ولكنها ليست الضمة الأصلية للبناء بل هي ضمة طارئة جاءت للانسجام الصوتي مع واو الجماعة، والحقيقة أن واو المد لا يمكن أن تسبق بحركة، وكيف تكون الضمة الطارئة علامة بناء مع أن كونها طارئة فهي غير ثابتة، وسمة البناء الثبات.

٢- يُبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه، وهذا وصف وليس إعراباً، فكيف يكون الجزم في المضارع معتل الآخر بالحذف والحذف علامة إعراب، ونجده في الأمر منه علامة بناء، فهذا ينضم وحدة المتغير، وتعدد الوظيفة والمسمى، وهو مفترض صوتي مطرد، ولكنه يتناقض نحويًا، وقواعديًا.

٣- وجاء المفترض الصوتي في دلالة الحركات على وظائف ترتبط بدلالة صوتية خاصة بالحركات مفترضاً اعتباطياً لا يقوم على دليل، وحُشرت له مفاهيم متنافرة، ومن اليسير نقض ذلك المفترض بكثير من الأدلة، وأولها أن الحركة الواحدة تتعدد استعمالاتها، ولا تقف عند ما

ذكره بعضهم، وهي علاقة قامت على تواضع العلماء بوضع هذه المسميات، ووضع تلك الوظائف، وهي حركات جاءت في الأصل للأداء الكلامي، ولم توضع بناء على تخطيط مسبق، ولا على أساس إحساس العرب وكأنهم خططوا لوضعها.

وقد كشفت الدراسة عن تعارض في بعض المواضع بين المفترض الصوتي، والبناء المقطعي؛ فالبناء المقطعي وفق بعض المفترضات الصوتية لا ينسجم مع البناء المقطعي في العربية، ولا مع نسقه، ومن ذلك على سبيل المثال: أن المدود حركات، وهي لا تسبق بحركات ولا تُتبع بحركات، وأن أصوات المد لا يمكن أن تكون حرف إعراب؛ لأن حرف الإعراب يستدعي حركة، والحركة لا تحرك. وقد كشفت الدراسة عن بعض الفجوات، وعدم التوافق بين المستويات: الصوتية، والصرفية، والنحوية، وأن المقصد النحوي لم يعط المستوى الصوتي أهمية ليوصل بين الصوتي والنحوي.

### الهوامش:

- (١) دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، ج٢، ص ٦١.
- (٢) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١٩٩.
- (٣) انظر: دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، ج٢، ص ٦٢-٦٣.
- (٤) انظر: تقنيات الإعراب في النحو، حسن الملح، ص ٥٠-٥١.
- (٥) انظر: أبحاث في الكلمة والجملة، داود عبده، ص ٧٦.
- (٦) انظر: الكتاب، سيبويه، ج٤، ص ٤٣١.
- (٧) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص ٣٩.
- (٨) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ص ٣٩.
- (٩) المرجع السابق، ص ٤١.
- (١٠) دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص ٧٧.
- (١١) انظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص ٩٠-٩١.
- (١٢) تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، حفني ناصف، ص ١٦، وانظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص ١٠١.
- (١٣) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص ١٦.

- (١٤) المقتضب، المبرّد، محمد بن يزيد، ج٣، ص٧٩، وانظر: همع الهوامع، السيوطي، ج٦، ص٨٣، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج٦، ص٣٧.
- (١٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج١، ص١٧-٢٠.
- (١٦) انظر: الكافية في النحو، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، شرح رضي الدين الأسترباذي (ت٦٨٦هـ)، ج١، ص١٨.
- (١٧) سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ج١، ص١٧.
- (١٨) انظر: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، حسام البهنساوي، ص١٠٧.
- (١٩) انظر: الخصائص، ابن جني، ج٢، ص٣١٥.
- (٢٠) انظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص٢٩٧.
- (٢١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج٢، ص٥٢٨.
- (٢٢) المرجع السابق، ج٢، ص٥٣٤.
- (٢٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ج٢، ص١٦٤.
- (٢٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ)، ج١، ص٢٩٢.
- (٢٥) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ج٢، ص٣٤٠.
- (٢٦) شرح التصريف، الثمانيني، أبو القاسم عمر (ت٤٤٢هـ)، ص٣٨٤.
- (٢٧) دراسات في نقد النحو، عبد الرحمن أيوب، ص٤٨.
- (٢٨) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج٢، ص١٦٤.
- (٢٩) انظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم، ص٦٧.
- (٣٠) انظر: المرجع السابق، ص٧٠-٧١.
- (٣١) اللغة العربية واللسانيات، الجزء الأول، سمير استيتية، ص٩٥.
- (٣٢) انظر: المرجع السابق، ص٩٨.
- (٣٣) انظر: المرجع السابق، ص١٠٠.
- (٣٤) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم، ص٢٩.
- (٣٥) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص٦٦.
- (٣٦) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص٣٣٨، ٣٧٣، ٣٨٥.
- (٣٧) ظاهرة الإعراب في العربية، مدخل فلولوجي، غالب المطليبي، ص١٦.
- (٣٨) ظاهرة الإعراب في العربية، عبد الكريم الرعيض، ص١٠٥.
- (٣٩) انظر: المرجع السابق، ص١١، ١٢.

- (٤٠) انظر: مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الأول، الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، عبد القادر مرعي، ص ١٩٩.
- (٤١) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

### قائمة والمراجع

- أبحاث في الكلمة والجملة، داود عبده، عمّان - دار الكرمل، ط١، ٢٠٠٨م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، القاهرة - مكتبة الإنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، تحقيق" عبد الحسين الفتلي، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأتباري أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، د.ط، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، بيروت- دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م.
- تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، حفني ناصف، القاهرة - مطبعة الجريدة، ١٩١٠م.
- تقنيات الإعراب في النحو العربي، حسن الملق، إريد - عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٥م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، مصر، دار السلام للطباعة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- الخصائص، ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت- دار الكتاب العربي، ط٤، ١٩٩٠م.
- الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، البيهناوي، حسام، القاهرة- مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٥م.
- دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، عمّان - دار جرير، ط١، ٢٠١٠م.
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، القاهرة- دار المعارف، ط١، ١٩٨٦م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، الكويت، مؤسسة الصباح، د.ت.
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم، بغداد- دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٩م.
- سرّ صناعة الإعراب، ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق- دار القلم، ط١، ١٩٨٥م.

- شرح التصريف، الثمانيني، أبو القاسم عمر (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت- المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧م.
- ظاهرة الإعراب في العربية، عبد الكريم الرعيز، منشورات ليبيا - جمعية الدعوة الإسلامية، ط١، ١٩٩٠م.
- ظاهرة الإعراب في العربية، غالب المطلبي، عمان - كنوز المعرفة للنشر، ط١، ٢٠٠٩م.
- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب: عبد الصبور شاهين، بيروت- دار المشرق، ط٢، ١٩٨٣م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، مطبوعات جامعة الكويت، د.ط، ١٩٨٤م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، غالب المطلبي، الجمهورية العراقية- منشورات وزارة الثقافة، ط١، ١٩٨٤م.
- الكافية في النحو، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، بيروت- دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
- الكتاب، سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت- عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.
- اللغة العربية واللسانيات، القسم الأول، سمير استيتية، إريد - عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٧م.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، بيروت- عالم الكتب، ط١، ٢٠١٠م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، بيروت- مؤسسة الرسالة، د.ط، ١٩٨٠م.